الأسلحة الصاروخية وحرب العصابات: تعديل مفاهيم أمنية أساسية

بقلم غابرييل سيبوني؛ مركز جافي؛ شباط ٢٠٠٨

في كتابه " الأمن الوطني" يعالج إسرائيل تال بإسهاب الأفكار والمبادئ الأساسية لعقيدة إسرائيل الأمنية التي تم ترسيخها في الخمسينات. إنه يعرض الى أن عقيدة إسرائيل الأمنية يمكن تحديدها بعبارة واحدة: تجاهل كامل تقريباً لقوة التحمل لصالح قوة طاغية الى أقصى حد. وبالممارسة، إنقسم جوهر الأداء العسكري في هذا السياق، على مدى السنوات، الى ثلاث مكونات أساسية:

الردع. إنه العنصر الذي تم ترسيخه في الإستراتيجية الإسرائيلية لمنع حروب يبدأها عرب ضد إسرائيل. وقد كُتبت مجلدات حول موضوع الردع، وذلك في سياق عام وضمن سياق الصراع العربي – الإسرائيلي. إن فهماً لموضوع الردع هذا أمر معقد بسبب الصعوبة في تحديد مستوى ومكونات الردع.

الإنذار. خلقت قدرة إسرائيل على القيام بمخاطرة محسوبة ضد القوات العسكرية لبلدان عربية وضعاً يكون فيه قسم مهم من جيش الدفاع الإسرائيلي – وأجهزة الإحتياط لديه – غير متحرك وغير جاهز لمعركة. إن إنذاراً مبكراً يعطي إسرائيل وقتاً كافياً لتحضير رد مناسب على التهديدات.

القرار. وهو العنصر المكمّل للمثلث الأمني. ووصولاً للغاية من هذا النقاش، فإن مفهوم القرار يعني قهر القدرة العسكرية للبلد المهاجم وليس أكثر. وقد أشار بن غوريون الى أنه ليس هناك إمكانية، بالنسبة لإسرائيل، لحل نهائي للصراع، طالما أن العرب غير مهتمين بحل.

إن تحليلاً إضافياً لهذه المكونات يمكن العثور عليه في مقالة بقلم "يوعاف غيلبيريف" جاءت عقب تقارير أخيرة حول هجوم إسرائيلي في سوريا وظهرت في بداية النقاش العام الناجم عن ذلك الهجوم والمتعلق بقوة الردع لإسرائيل. ويهتم نقاش "غيلبير" المركزي بمعالجة موضوع إنهيار المكونات الثلاث: إسرائيل فقدت قدرة الردع لديها، لم يكن هناك إنذار، وكانت إسرائيل عاجزة عن تحقيق قرار. فلا يهم كثيراً كم عدد المرات التي صاحت فيها إسرائيل أو التي ستستمر بالإعلان فيها عن كيفية فوزها. فإسرائيل تستخدم اليوم نفس المفاهيم وأساليب التفكير تجاه الفلسطنيين وحزب الله التي كانت تستخدمها ضد الجيشين

المصري والسوري. وفي كل الأحوال، يتابع "غيلبير" قائلاً، ليس لهذه الأمور أهمية مقابل متطرفين دينيين مستعدين لإقتراف أعمال إنتحارية أو التضحية بحياتهم. هذه أمور شاذة وغريبة لن يقوم أي جيش نظامي بالقتال ضدها.

دعونا ندرس التغيير الذي يصفه غيلبير ونقيِّم أهميته بما يتعلق بالمكونات الأساسية لمفهوم إسرائيل الأمني.

منذ تأسيسها، كانت دولة إسرائيل مدعوة لمواجهة تهديدين أساسيين: التهديدات العسكرية التقليدية والإرهاب (التهديد غير التقليدي يتخطى مجال هذه المقالة). فعملية القوات التقليدية ضد جيش الدفاع الإسرائيلي كان يعني عملية لقوات عسكرية منظمة. إن طرق الحرب تتضمن تشغيل جيوش منظمة كبيرة عبر مناورة بهدف التحرك وفرض القوة، وكذلك لإحتلال أرض أو الدفاع عنها وتدمير العدو. وعلى مدى السنوات، وفي رد على إحتمال مناورة مضادة لجيش الدفاع الإسرائيلي، طور العدو قدرتين أساسيتيين:

الأولى، إستخدام هائل لنيران الأسلحة ذات المسار المنحني العالي (الصاروخية). إذ عززت بلدان مثل سوريا ومنظمات كحزب الله في لبنان والمنظمات الفلسطينية قدراتها الصاروخية كجزء أساسي من قدراتها العملانية. وقد عزز الجيش السوري قدرات إطلاق قوية وذات مخزون جيد في منظومة تم إنشاؤها لتعمل على الجبهة الشمالية لإسرائيل بالإضافة الى عملها ضمن الداخل الإستراتيجي لإسرائيل. وفي نفس الوقت عزز حزب الله ومنظمات إرهابية أخرى منظومات صاروخية عالية، ما يمثل تهديداً بارزاً لإسرائيل. بالواقع، بإمكان سوريا شن هجوم يشمل إطلاق النيران على قوات جيش الدفاع أو القيام بهجوم إرهابي ضد مدنيين من دون تشغيل أي نوع من أنواع قوات المناورة ومن دون أي هدف يرمي الى وضع اليد على الأرض.

أما القدرة الثانية المطورة فهي حرب العصابات، أسلوب حرب يتصف بمكونين أساسيين: عمل لا مركزي منفذ من قبل قوات صغيرة ذات خاصية مميزة متدنية، مع أهداف ضرب ممركزة في موقع معين، الإنهاك، والتشويش على عمليات العدو؛ والسرية، المقصود بها أساساً كبح قدرة العدو على توظيف قوته التقليدية. وتشهد تجربة أخيرة على محاولة سورية لبناء قدرات قتالية مكملة مبنية على أساس طرق حرب العصابات في الوقت الذي تحافظ فيه على قدراتها التقليدية. إن إستخدام أساليب العصابات يتطلب تمركز قوات العصابات تلك في أراض مألوفة لديها وخبيرة بها وتلقي مساعدات من السكان والبنية التحتية المدنية المحلية. لذلك فإن هذا يعتبر، أولاً، نموذج دفاعي من الحرب موجه ضد قوات مهاجِمة متمركزة على أرض خارج بلادها. وسيكون لهذا النموذج من الحرب محدودية جدية لو أنه إستُخدم لمهاجمة إسرائيل بغرض إحتلال أرض.

ومع ما هو مسلم به من الظروف الخاصة التي تواجهها إسرائيل، حجم أرضها بشكل أساسي، عمقها الإستراتيجي البسيط، وتركز سكانها وبنيتها التحتية الإستراتيجية ضمن منطقة ضيقة ومزدحمة، فإنه من اللازم القيام بدرس معمق لتعقيدات طبيعة التهديد المتغيرة بالنسبة لإسرائيل. إن إعتماد سوريا وعملاء الإرهاب على أسلحة صاروخية وعلى طرق حرب العصابات يحتم إجراء مراجعة نقدية للعناصر المفاهيمية الثلاث التي تم وصفها آنفاً.

الردع

إندلعت حرب الإستنزاف ١٩٦٧-١٩٧٠ وحرب يوم الغفران ١٩٧٣ عقب إحدى أشد إنتصارات جيش الدفاع الإسرائيلي قوة وتأثيراً: حرب الأيام الستة. لذلك، سيكون من الجيد عند مناقشة الردع الإسرائيلي البدء بذلك العنصر المربك الصعب

التعريف مع الفهم المسلم به في تلك السنوات. علاوة على ذلك، ومنذ ذلك الحين، ركزت محاولات لدول عربية بالإضافة الى منظمات إرهابية على جعل مقاومة إسرائيل تتآكل بدلاً من ضربها ضربة واحدة حاسمة.

على الردع أن يكون متصفاً بمفاهيم مختلفة تعمل على التمييز بين صدام متماثل للقوات عسكرية (قوة مقابل قوة) وبين صدام لا متماثل تعمل فيه قوة عسكرية منظمة ضد قوات غير عسكرية توظف وسائل الإرهاب وحرب العصابات.

الردع المتماثل. في هذه الحالة، يكون الردع ضد إستخدام القوة العسكرية من قبل بلد عربي. فمنذ حرب يوم الغفران، لم يتم مهاجمة إسرائيل من قبل جيش ينتمي لبلد عربي، إذ ردعت إسرائيل، وهذا ظاهر، العرب عن مهاجمتها. فسوريا، على سبيل المثال، تم ردعها عن القيام بمهاجمة إسرائيل خلال حرب لبنان الثانية، كما تم ردعها رداً على ما ذُكر بأنه هجوم إسرائيلي داخل سوريا في أيلول الفائت. ومن جهة أخرى لم تكن سوريا تنقصها الشجاعة خلال حرب لبنان الثانية أو في سنوات سابقة لجهة توسيع دعمها البارز لحزب الله ومنظمات إرهابية أخرى تحت رعايتها.

الردع اللا متماثل. ويعود معناها هنا الى ردع منظمات ودول عن القيام بعمل ضد إسرائيل عبر الإرهاب الذي يستخدم سلاح ناري ذي مسار منحني عالي (صاروخي) بالإضافة الى أساليب أخرى. فعلى إمتداد فترة وجودها، لم تنجح إسرائيل، وهذا واضح، في المحافظة على ردع لا متماثل، في الوقت الذي إستمرت فيه عناصر إرهابية ودول راعية لها بالعمل ضدها. فقبل حرب لبنان الثانية، طور حزب الله أسلوب عمل الذي، وفقاً له، لم يتم ردع المنظمة عن القيام بنشاطات من وقت لآخر، كما لم يتم ردعها عن محاولة خطف جنود إسرائيليين (نجحت في حالتين). في كل الأحوال تظهر نتائج حرب لبنان الثانية، حتى تاريخه، بأن حالة من الردع اللامتماثل موجودة إزاء المنظمة، وبأن حزب الله قد تجنب بالكامل القيام بعمل ضد إسرائيل. وعلى عكس الوضع الموجود في الشمال، تبدو إسرائيل غيرقادرة على ردع أو منع عمليات إطلاق الصواريخ من غزة المنفذة من قبل عدد من المنظمات ذات المصالح المختلفة.

وفي الصيغتين، فإن بالإمكان تحقيق الردع لوقت محدود. أما النجاح فيقاس بطول المدة التي يدوم فيها الردع. إن درساً لعجز إسرائيل في تحقيق ردع لا متماثل في الجنوب، على عكس النجاح في الشمال (الذي دام عاماً ونصف)، يشير الى الإختلاف بين هاتين الساحتين، والذي يتشكل من عنصرين رئيسيين. فالساحة الأولى عبارة عن سيطرة ممركزة. فحزب الله منظمة قادرة على السيطرة على قواتها جيداً. وهناك ميليشيات أخرى تعمل في لبنان، لكنها ليست نشطة بشكل بارز في المنطقة حيث يعمل حزب الله. فهيمنة حزب الله تتيح له التحكم بالأنشطة العدائية من جنوب لبنان. أما في غزة، من جهة أخرى، فإن منظمة حماس تعمل الى جانب منظمات إرهابية أخرى ليست، بظل الوضع الموجود، تحت سيطرة حماس المركزية.

أما العنصر الثاني فهو مدى إستخدام إسرائيل للقوة. فمستوى عمليات إسرائيل في لبنان كان متفاوتاً بشدة مع مدى التهديد. فقد تسببت العملية بضرر بالغ لحزب الله – جبهته الداخلية المدنية، قدرته العملانية، وبنيته التحتية الإقتصادية. إذ يظهر بأن كثافة القوة المستخدمة متصلة بشكل وثيق بالقدرة على المحافظة على ردع لا متماثل دائم وثابت. ومن المرجح أن يكون إستخدام قوة مشابهة في غزة، التي بواسطتها يتم مهاجمة البنى التحتية والإقتصادية لحماس والمنظمات المرافقة لها " بشكل هام" لمدة مطولة، سيتيح وجود مقدار معين من الردع اللا متماثل ضد هذه المنظمات.

إن المحافظة على الردع هو تحد بارز وهام بالنسبة لإسرائيل. فتقديم إطلاق الصواريخ كأداة أساسية لأنشطة إرهابية ضد إسرائيل يُلزم البلاد بالعثور على طرق لتحقيق هذا النموذج من الردع ضد منظمات إرهابية. ويُظهر نموذج حرب لبنان الثانية بأن من الممكن، بمرور الوقت، المحافظة على ردع لا متماثل ضد إسرائيل.

الإنذار

طورت إسرائيل على مدى السنوات قدرات إستخباراتية ممتازة لجهة تحديد قدرات العدو ونواياه بمهاجمة إسرائيل. فجهوزية الأمة تركزت على سيناريو الذي وفقاً له تتم مهاجمة إسرائيل من قبل قوات عسكرية تغزو أرضها. ولمواجهة هذا النوع من الوضع تم إنشاء لغة مشتركة بواسطتها صُنفت نوايا العدو للهجوم وفق مؤشرات. ويبدو بأن سيناريو قوات المناورة السورية المتحركة داخل مرتفعات الجولان بدأ يصبح أمراً بعيد الإحتمال أكثر، ليحل مكانه سيناريو ذي عناصر لا متماثلة مثل أسلحة هائلة ذات مسارات منحنية عالية (صاروخية) أوعمليات إستراف بإستخدام أساليب حرب العصابات. هذا النوع من التهديد يتسبب بمحدودية خطيرة لقدرة الإنذار. فالإطلاق الهائل للصواريخ القصيرة المدى لا يستلزم تحضيراً واسعاً. بالواقع، لدى القوات السورية القدرة على إطلاق الصواريخ ضمن إطار زمني قصير. وبشكل مفترض، سوف يتضمن هجوم صاروخي مفاجئ هائل إستعدادات لرد جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي بدوره سيشير على أنه رد على نوايا سورية (بمعنى آخر، ردع مدرج ضمن فئة معينة). ومن المحتمل وجود سيناريوهات هجومية التي وفقاً لها تقوم القوات السورية بتوظيف طرق العصابات لتنفيذ هجمات محصورة في موقع معين ضد أهداف وموجودات إسرائيلية على طول الحدود. فما الذي يعنيه الإنذار بظل هذه الظروف؟ هناك ميزتان رئيسيتان للإنذار بالإمكان تحديدهما:

الإنذار البعيد. والذي يُعزى الى القدرة الإستخباراتية على الإنذار كما في حال عملية للقوات تتجاوز حدود البلاد، على سبيل المثال، تحذيرات إستخباراتية بشأن أحداث في سوريا أو إنذارات إستخباراتية بشأن أحداث في غزة. فكلا الحالين يحتمان وجود إستخبارات تعمل من دون أن يكون لها وجود دائم في المنطقة. إن الإنذار البعيد يمكّن من القيام برد مرض على عملية لقوات عسكرية منظمة ضد إسرائيل، منبهاً الى مناورات هذه القوات بالإضافة الى قدرتها على إطلاق النار. هذا النوع من الإنذار تسهله الخاصية الرفيعة المميزة للتشكيلات العسكرية المنخرطة في العمل. في كل الأحوال، من الصعب تقديم إنذارات فعالة لأحداث تتخطى حدود البلد المرتبطة بإطلاق نيران أسلحة ذات مسار منحني عالي كالصواريخ القصيرة المدى؛ هذا ينطبق أيضاً على عملية لقوات ذات خاصية متميزة متدنية توظف أساليب العصابات التي تديرها منظمات إرهابية (في قطاع غزة أو في لبنان، على سبيل المثال) أو ربما سوريا.

إنذار مبني على أساس الوجود. كان قتال جيش الدفاع الإسرائيلي في يهودا والسامرة متسماً على مدى السنوات بقدرة على إحداث إنذارات إستخباراتية فعالة مبنية على أساس وجود جيش الدفاع المستمر في المنطقة. والإثبات على ذلك هو أن جيش الدفاع وأجهزة الأمن العام كانت ناجحة في تخفيض مستوى الإرهاب الى نسب مقبولة أكثر. إن المحاولات لتحقيق هذه القدرة في غزة وفي لبنان تظهر تماماً مدى صعوبة إحداث إستخبارات فعالة عن بعد.

ووفقاً لذلك، يجب تعديل عنصر الإنذار لمفهوم إسرائيل الأمني وتصفيته من الشوائب. فالحاجة الى إنذار بشأن قيام قوات كبيرة تنتمي لبلدان عربية بالمناورة لا تزال سارية المفعول. وفي نفس الوقت تزايدت الحاجة للإنذار بشأن عملية لقوات تمثل شكل عصابات وبخصوص إطلاق الصواريخ، سواء تم تفعيل تلك العمليات من قبل بلد أو من قبل منظمة إرهابية. إن الإعتماد على الردع المدرج ضمن فئة معينة قد يثبت عدم ملائمته فعلاً.

القرار.

إن مصطلح القرار يصف وضعاً يتم فيه، وبعمل سريع، إستئصال قدرة العدو، وهي تخضع أولاً الى حالة من العجز ومن ثم الإستسلام. إن المطلوب من جيش الدفاع الإسرائيلي إنجاز قرار سريع للتأثير بشكل هام على القدرة العسكرية المنظمة للبلد العدو؛ وفي نفس الوقت عليه أن يضرب القدرات العملانية لمنظمات، بما فيها منظمات إرهابية، ويقلل الى أدنى حد ممكن من الأضرار التي تتسبب بها. فإذا كان جيش الدفاع قد إستعد في سيناريوهات سابقة لهجمات تقع على طول حدود حرب يوم الغفران، والتي وفقاً لها تتحرك قوات مناورة الى داخل حدود البلاد، فإن هناك سيناريوهات جديدة تسود الآن. وتتضمن هذه السيناريوهات هجمات تتألف من إطلاق هائل وشديد الكثافة للصواريخ على طول وعرض الجبهة الأمامية والوصول الى داخل العمق الإستراتيجي للبلاد.هناك أيضاً إحتمال إطلاق صواريخ موجه ضد أهداف وبنية تحتية مدنية، مع قيام سوريا بإطلاق الصواريخ بالإتحاد مع حزب الله، أو بشكل منفصل عنه. ووفقاً لمفاهيم جيش الدفاع الإسرائيلي الأساسية، فإن المرحلة الأولى من الرد ستتضمن مرحلة قتال دفاعي، والذي على الجيش بعدها إنجاز قرار بواسطة القيام هجوم. من المناسب، إذن، درس تعقيدات القتال الدفاعي والهجوم في هذه السيناريوهات.

إن جهود الهجوم المركزة للعدو والإنتقال من المناورة الى القوة النارية تستلزم توضيحاً معمقاً للقتال الدفاعي لجيش الدفاع الإسرائيلي. فإذا كان الأعداء قد فتحوا النار في الماضي لخلق ظروف للقيام بهجوم مناورة لاحقاً، فإن إطلاق النيران في الوضع الجديد هو العنصر الأولي للهجوم. فإيقاف إطلاق النار يصبح المكون الأساسي لأي رد عملاني لجيش الدفاع. وقد أظهرت تجربة حرب لبنان الثانية بأن وقف إطلاق الصواريخ الطويلة المدى بشكل فعال أمر يمكن تحقيقه؛ بالمقابل، من الصعب وقف الصواريخ القصيرة المدى. إن الرد الكامل على التهديد هو رد دفاعي وهجومي مندمجان معاً، والذي قد يكون مبني على أساس أربع مكونات، مكوّنان دفاعيان ومكوّنان هجوميان:

إعتراض الصواريخ القصيرة والطويلة المدى في الجو. تهدف إسرائيل الى تطوير وإنتاج منظومات دفاعية تتمكن من إعتراض الصواريخ في الجو. وفي هذه المرحلة من الصعب رؤية كيف بإمكان منظومات كهذه أن تعطي جواباً شاملاً على المشكلة، هذا دون أن نذكر أن الكلفة المتوقعة لتشغيل منظومات كهذه ستكون مرتفعة وبأن من المرجح أن يكون مدى الإطلاق كبيراً بالواقع. أما أنه سيكون هناك منظومة إعتراض بإمكانها معالجة التهديد بفعالية فلا يبدو أمراً مرجحاً بظل هذه الظروف. إلا أن من المرجح أن تكون فعالية المنظومة أعلى بالنسبة لقطاع غزة، حيث نطاق الإطلاق مختلف عما هو متوقع في الشمال.

الدفاع السلبي والدفاع عن الجبهة المدنية. هذا المكوّن الدفاعي يتألف من جزئين: إنشاء قدرة حماية والقدرة على البقاء تكون مؤسسة على تنظيم مناسب لأولويات الأنظمة الحيوية للبلاد، والقدرة على توفير الحماية للمواطنين ضد الهجمات الصاروخية

القصيرة والطويلة المدى. ويجب إنشاء هذه الحماية لتمكين وجود درجة معقولة من النشاط المدني والإقتصادي المستمر. وفي نفس الوقت، من اللازم إبتكار مفهوم عملاني تام للدفاع عن الجبهة المدنية، والذي يجب أن يتضمن دمج كل المكونات ذات الصلة والتي تشمل: جيش الدفاع الإسرائيلي، سلطة الطوارئ الوطنية (للدفاع عن الجبهة الداخلية)، أجهزة الحكومة المحلية، وحتى وكالات حكومية بإمتياز مثل منظمات غير حكومية (NGOs) ومنظمات أخرى. إن دمجاً تفاعلياً توافقياً لهذه العناصر الى جانب إرشاد السكان بشأن " يوم تصفية الحساب" هو فقط ما يمكّن من خلق رد فعال على إطلاق الصواريخ على الجبهة المدنية.

مكافحة إطلاق الصواريخ. خلال حرب لبنان الثانية برهن جيش الدفاع الإسرائيلي عن قدرات ضرب لمنظومات إطلاق متوسطة وطويلة المدى، لكنه كان مضغوطاً بشدة لجهة مهاجمة الصواريخ القصيرة المدى فلم يحرز أي مقدار من النجاح. وبحسب الظاهر، فإن القدرة الفعالة على مكافحة إطلاق الصواريخ ستكون غائبة أيضاً في المستقبل المنظور. إن خلق دورة هجوم فعالة من تحديد الموقع- الإطلاق- التدمير تشكل إحدى أشد التحديات ذات المعنى بالنسبة لجيش الدفاع الإسرائيلي. ومع ذلك، فإن إستخدام النيران المضادة (الدقيقة إحصائياً) ستستمر بكونها عنصراً لرد شامل على تهديد الصواريخ.

المناورة بأنشطة هجوم في مناطق الإطلاق. إن تشغيل قوات مناورة في مناطق إطلاق الصواريخ للإشتباك مباشرة مع عملاء يشغلون ويدعمون القاذفات سيسرِّع من مسألة التخفيض المهم لعمليات إطلاق الصواريخ من قبل العدو. وسيكون علىعمل مناورة كهذا العمل في منطقة محمية جيداً من قبل قوات نظامية بالإضافة الى قوات توظف أساليب العصابات وتسيطر على منظومات كبيرة مضادة للدبابات. على جيش الدفاع أن يحدد نوع المناورة الأمثل التي ستمكنه أيضاً من التحرك والإقتراب من مناطق محمية كهذه. وبالرغم من توكيده الجديد على الأسلحة الصاروخية، لا يزال الجيش السوري يمتلك قدرات مناورة كافية ومرضية؛ سيكون على أنشطة المناورة لجيش الدفاع القيام بضرب هذه القدرات بشكل بارز في الوقت الذي يقوم فيه بإخضاع الأرض والقيام بأعمال ضد أهداف بطريقة تقلل من الحافز على الإستمرار بإطلاق الصواريخ.

إن إنجاز قرار يستلزم توازناً بين كل المكونات؛ وفي نفس الوقت، يجب تذكر دروس الحرب في العراق. فالجيش العراقي قُهر في وقت قصير، لكن الجيش الأميركي وجد نفسه منذ ذلك الحين يواجه إرهاباً موجهاً ضد مدنيين عراقيين بالإضافة الى مستوى هام من حرب العصابات الموجهة ضد القوات الأميركية. فإذا كانت الحال كذلك، فإن الحاجة الى إنجاز قرار تستلزم إنهاء التحركات العسكرية في الوقت الذي يتم فيه تطوير مفهوم عملاني شامل. ولوضع اللمسات الأخيرة على القرار، على جيش الدفاع تقديم رد على تهديدات العصابات المنبثقة من ضمن المنطقة التي أخضعها جيش الدفاع وخارجها، حتى يتم الوصول الى تنفيذ حل للصراع.

الإستنتاج

أدخلت سلسلة التهديدات ضد إسرائيل عناصر جديدة الى المعادلة، كما تغير نوع التهديد الكلي. ففي الماضي، كان على جيش الدفاع أن يتصارع مع سيناريوهات قوات مناورة تقوم بمهاجمة إسرائيل لإخضاع أرض. والآن بعدما أدرك أعداء إسرائيل قدرتها على التعامل مع سيناريوهات كهذه، قاموا بإدخال إطلاق الصواريخ زائد حرب العصابات الى المعادلة بصفتهما المكون

الأساس لمفهوم هجومهم ودفاعهم. يجب تعديل العناصر الثلاث للردع – الإنذار – القرار لفهم الى أي حد تعتبر هذه العناصر حديثة ومناسبة بوجه التهديد الحالي.

لقد نجحت إسرائيل على مدى السنوات بالردع المتماثل المؤثر، لكنها وجدت الردع اللا متماثل صعباً. إن الدروس المستخلصة من حرب لبنان الثانية تمكننا من إعادة فحص ودرس قدرة إسرائيل على تحقيق رد ردعي مناسب يواجه التهديدات اللا متماثلة أيضاً. إن صعوبة المؤسسة الدفاعية في توليد إنذارات بعيدة تتعلق بتهديدات لا متماثلة، مع إستحداث تهديدات كهذه في بلدان معادية كسوريا، يحتم إعادة درس لعملية تعزيز قوة جيش الدفاع وجهوزيته للتعامل مع سيناريوهات عمليات إطلاق صواريخ هائلة وغير متوقعة ضمن فترة فعالة من الوقت.

أخيراً، إن مفهوم القرار لإسرائيل يجب مراجعته. إذ يبدو، بمرور الوقت، بأنه سيكون على جيش الدفاع الإسرائيلي تأدية مهامه في حرب داخلية دفاعية مع حرب عصابات بالدمج بين منظومات دفاعية، النيران المضادة، والمناورة. هذه العناصر هي التي ستؤمن، جزئياً، لوازم القرار المطلوب. وسيكون على جيش الدفاع أيضاً توفير رد على حرب عصابات مستمرة وعلى الإرهاب الذي يلي إحتلاله الأرض. وتحتم عمليات دعم قوة جيش الدفاع وجود تعاون متبادل بين الأقسام الداخلية فيه يكون مركّزاً على دعم الصف الكامل لجيش الدفاع، بدءاً من الجندي المحارب الفرد ووحدة المناورة الصغيرة وصولاً الى إجهزة القيادة الرئيسية لجيش الدفاع الإسرائيلي.